



لا يماري منصف في علو منزلة العلم، ورفة قدر العلماء، وهذا عام في كل العلوم النافعة، بيد أن شرفه يزداد، ومكانته تسمو، حين يرتبط بأجل العلوم وأعلاها، وهو العلم الشرعي المعنى بفهم مراد الله، ودلالة الناس عليه؛ بل وتطويع الحياة وشئونها لأحكامه الثابتة، ومقاصده العامة.

وعبر تاريخ الأمة الإسلامية، حظى العلماء بمكانة فريدة، جعلت منزلتهم سنية في وجдан الناس، وفي واقع الحياة، فعن فتاواهم يصدر العامة والخاصة، وعلى تزكياتهم يحرص كل من تعرض للشأن العام، وكانت الكلمة من العالم خطيرة؛ لدرجة أن الحكام يتصرفون عرقاً حين يرون العالم الرباني؛ بل وصرح بعضهم أنه لم يهأء بحكمه إلا بعد رحيل العالم الفلاني. ومع الزمن ضعف موقف العلماء لجملة من الأسباب؛ منها انغماس بعض العلماء في الدنيا، وتجافيهم عن الزهد في ملذاتها، حتى غدوا طلاباً للصيد وليس فيهم عمرو بن عبيد!

ومنها مكر الساسة بالمؤسسة العلمية، وتصييرها تابعة للمزاج السياسي، خاضعة للتعيين الرسمي، منتظرة للعطاء الدوري، وفي سبيل ذلك عطلت الحكومات الأوقاف التي كانت تمنح العلماء قدرًا كبيراً من الاستقلالية، وآخر الأسباب ما أصاب المجتمعات والأفراد من بعد عن الالتزام بدين الله، فغدا انتهاك المحرمات، وإيذاء الأولياء، والتضييق على العلماء، أمراً يسيرًا متكررًا؛ بلا نكير ولا مقاومة.

وقد يغفر البعض فاه متعجبًا مما قيل عن مكانة العلماء، أو مستكثراً لها، بيد أن باحثاً يهودياً اسمه نوح فيلدمان درس هذه الظاهرة إبان علوها وفي عصر انحطاطها، وأصدر دراسته في كتاب بعنوان: سقوط الدولة الإسلامية ونهايتها، ترجمة الطاهر بو ساحية، صدرت طبعته الأولى عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر، عام (2014م)، ويقع في (190) صفحة، ويكون من إهداء وفهرس، فمقدمة الأصل وثلاثة فصول، يتبعها الخاتمة والمراجع.

والمؤلف حسبما ورد في ويكيبيديا، يهودي أرثوذكسي، نشأ في بوسطن، ودرس في مدرسة موسى بن ميمون، وتخرج في هارفارد عام (1992م) وكان الأول على دفعته، ثم نال شهادة الدكتوراه في الفكر الإسلامي من جامعة أكسفورد عام (1994م)، وعمل مستشاراً لبول برimer رئيس حكومة الاحتلال الأمريكي للعراق، وكانت مهمته المشاركة في وضع دستور العراق؛ لكنه انسحب منها، ويقال بأنه شارك في وضع دستور أفغانستان بعد الاحتلال الأمريكي. وله عدة مؤلفات تعنى بالعلاقة الأمريكية الإسلامية، أو بمسائل القانون الدستوري. وأهدى فيلدمان كتابه هذا لمحسن مهدي، وهو أستاذ جامعي في

الفلسفة وعلم الاجتماع، ولد في كربلاء، ودرس ودرّس في عدة جامعات عالمية.

ذكر المؤلف في مقدمة الطبعة الجديدة أنه تبأ عام (2003) بصعود التيارات الإسلامية نحو الحكم، واستند في توقعه الذي كان غريباً حينذاك إلى نجاح الإسلاميين في التجربة الجزائرية التي أجهز عليها الجيش، وإلى التراث الفكري لرموز علمية وحركية إسلامية، فضلاً عما تمثله الرؤية الإسلامية المناقضة للحكم العلماني المستبد، وكان يعزز استشرافه الجريء أمثلة ملموسة على نجاح انتخابي، وصياغة دستور بيد أحزاب ذات توجه إسلامي.

وفي عام (2008) ألف نوح هذا الكتاب؛ ليشرح مصدر تصاعد الدعوة إلى قيام دولة إسلامية، ويقدم تفسيراً للتاريخ الدستوري الإسلامي الذي يركز على سيادة القانون، مع بيان التحديات العميقة التي تواجه واضعي الدستور. ومرة أخرى واجه المؤلف معضلة انتفاء المثال الحي على فكرته، وأن المثالين المتواوفرين لديه قد خرجا من تحت عباءة الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق، وإن وجد بعض المتنفس في البرامج السياسية للإسلاميين، التي تركز على سيادة القانون، والحكم العادل.

ثم بدأت حركة الربيع العربي في عام (2011)، وكانت حدثاً مهماً بالنسبة إلى مسألة الدستور الإسلامي، وأطلت التجربة برأسها في تونس وهو البلد العربي الأكثر علمانية وتحرراً، وظهرت بقوة في بلد كبير ومهم كمصر، التي تحضن أكبر حركتين سياسيتين في القرن الأخير، تنطلق إحداهما من القومية، والأخرى من الإسلام.

ويرى الكاتب أن على الإسلاميين كي ينجحوا مراعاة قوة أمريكا ومصالحها، وسيطرة الجيش، وأولويات الرأي العام، ولا شك أنها ثلاثة معقدة تحتاج إلى ساسة ذوي دهاء، ومكر، وطول نفس.

وبعد أن استعرض فيلدمان قصة الربيع العربي، والاحتجاجات الشعبية في عدة بلدان عربية، خلص إلى أربع حجج، هي:

- 1- الدعوة إلى الشريعة في حقيقتها دعوة إلى سيادة القانون.
- 2- تتسم الحكومات الديكتاتورية العربية باحتلال كبير في التوازن بين السلطات.
- 3- إضفاء الطابع المؤسساتي على الشريعة هو أكبر تحد سيواجه الإسلاميين، وتطوير العمل المؤسسي، وسيادة القانون، كفيلان بنجاحهم.
- 4- كان للعلماء في التاريخ الإسلامي سلطة قوية تضبط سلطة الحكام، وتوازنها كي لا يستفرد الحاكم فيطغى.

وفي المقدمة الأصلية للكتاب، ذكر المؤلف أن الدولة الإسلامية منذ نشأتها في المدينة، وحتى سقوط الخلافة، لم تتح إلى وصف نفسها بأنها إسلامية، فالسلطان المسلم يحكم وفق الشرع المنزل، وضمن إطار دستورية متقدمة، ومتسقة مع أحكام الشريعة، بيد أن هذه الصفة الإسلامية بدأت تتداعى في القرن التاسع عشر؛ تحت الضغوط الغربية، والمقررات "الإصلاحية"؛ التي أدت إلى وفاة الدولة الإسلامية عام (1924م).

والاليوم، وبعد عقود من إلغاء الخلافة، تركب الدولة الإسلامية -لا يقصد المؤلف دولة داعش، وتأليف الكتاب سابق على ظهورها- صهوة الجواه من الجديد، متجاوزة بعض التطبيقات الشاذة والمشوهة للنظرية الإسلامية، وأضحي المسلمين من المغرب حتى إندونيسيا؛ يطالبون بجعل الشريعة الغراء مصدر القانون في دولهم. وفي بلدان كثيفة السكان كمصر والباكستان، تطالب الأغلبية بأن تكون الشريعة المصدر الوحيد للتشريع، وفي الانتخابات يمنع عدد كبير من الناخبين أصواتهم للأحزاب المنطلقة من توجهات إسلامية.

ثم شرع المؤلف في الحديث عن محتويات كتابه، حيث يبحث قيام الدولة الإسلامية وسقوطها لا من منظور تاريخي، بل من خلال تفسير الدستور الإسلامي قديماً وحديثاً، مع دراسة لواقع المسلمين، ومزجهم بين تحقيق مراد الله، واستعادة الحكم العادل، مع الإفادة من التطبيقات الدستورية والديمقراطية التي لا تصادر النص المقدس.

وأكَدَ أنه سيفيد من تراث العلماء المسلمين القدامى، وأنه يعرف أن البعض قد يعارضه في الاستدلال بأقوال قديمة، نبه إلى أن الدستور الأمريكي يحدد تقاليده وأطْرُه شخصيات تاريخية راحلة منذ قرون، ولا ينبع مثل خبير، وليت بعض قومنا أن يعي، ويستحي قليلاً، ويوقر العلماء الذين أفضوا إلى ما قدموا كما يفعل القانونيون في أمريكا وغيرها. ثم نعى الباحث على الغربيين، وبعض العلمانيين من أبناء المسلمين، قصرهم الشريعة على الحدود والحجاب، بينما هي كما يصفها قانون إلهي شامل، حكم الدولة الإسلامية طيلة قرون متعاقبة.

أين كان مكمن الصواب هو عنوان الفصل الأول، حيث يقول المؤلف إن الدعوة إلى دولة إسلامية جديدة صدمت الخبراء الغربيين وبعض أبناء المسلمين، ويفك فيلدامان أن العالم الإسلامي بحاجة إلى إصلاح، وأن أنظمة الحكم الديكتاتورية والملكية لم تحقق ما يصبوا إليه الناس من رفاه وقاقة، ومع ذلك فلم يؤدِّ هذا الحال المزري إلى بروز دعوات لحكومات ليبرالية؛ وإنما كانت الدعوة متركزة في المطالبة بعودة الحكم الإسلامي!

وبمِنْطَقَ بعيد عن التعقيـد؛ يحلـل المؤـلف هـذه الدـعـوة، ويرجـعـها إـلى أنها عـودـة لـلـأـصـلـ، بعدـ أنـ اـسـتـبـانـ لـلـنـاسـ فـشـلـ النـماـذـجـ الأخرىـ، فـالـحـكـمـ وـفـقـ الشـرـيـعـةـ هوـ القـاـعـدـةـ المـتـبـعـةـ طـيـلـةـ ثـلـاثـةـ عـشـرـ قـرـنـاـ، وـالـنـظـرـيـاتـ الـقـوـمـيـةـ وـالـعـلـمـانـيـةـ ظـواـهـرـ طـارـئـةـ تـحـتـاجـ إلىـ شـرـحـ وـدـرـسـ. ويـجـزـمـ نـوـحـ بـأنـ إـلـلـاـسـلـامـ قـدـمـ لـغـةـ سـيـاسـيـةـ مـهـيـمـةـ فـيـ الشـرـقـ إـلـلـاسـلـامـيـ، وـكـانـ العـدـلـ وـمـقـاـوـمـةـ الـظـلـمـ أـبـرـزـ سـمـاتـهاـ، وـلـذـاـ طـالـبـ الـمـسـلـمـونـ بـعـودـةـ الشـرـيـعـةـ لـمـوـقـعـهاـ الـمـرـكـزـيـ فـيـ الـمـجـتمـعـ، وـأـحـسـنـ إـلـلـاسـلـامـيـوـنـ اـسـتـثـمـارـ الـحـنـينـ الشـعـبـيـ لـقـيـمـةـ الـعـدـلـ؛ فـاتـخـذـوـهـ فـيـ أـسـمـاءـ أـحـزـابـهـ.

وـمـعـ ماـ يـرـاهـ الـبـعـضـ مـنـ تـسـطـيـعـ فـيـ شـعـارـ "إـلـلـاسـلـامـ هـوـ الـحـلـ"، إـلـاـ أـنـ الـمـؤـلـفـ يـرـاهـ شـعـارـاـ بـلـيـغاـ، مـعـبـراـ عـنـ الشـرـيـعـةـ الـكـفـيـلـةـ بـتـشـيـيدـ بـنـيـةـ جـامـعـةـ مـانـعـةـ، تـضـبـطـ الـعـلـاقـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ، وـتـقـيمـ الـعـدـلـ الـاـقـتصـادـيـ وـغـيـرـهـ، وـلـذـاـ فـانـجـذـابـ الـجـمـهـورـ إـلـىـ هـذـاـ الـشـعـارـ وـأـمـالـهـ إـنـمـاـ هـوـ فـيـ حـقـيقـتـهـ اـنـجـذـابـ نـحـوـ إـقـامـةـ الشـرـيـعـةـ، وـإـعادـةـ دـولـةـ إـلـلـاسـلـامـ الـحاـكـمـةـ بـهـاـ.

ويـنـتـقـلـ الـبـاحـثـ إـلـىـ تـنبـيـهـ مـهـمـ، حيثـ يـقـولـ إـنـهـ بـدـاـ عـجـيـباـ لـدـىـ الـغـرـبـيـيـنـ وـأشـيـاعـهـ مـنـ أـبـنـاءـ الـمـسـلـمـيـنـ، وـصـفـ الـدـولـةـ إـلـلـاسـلـامـيـةـ عـلـىـ أـسـاسـ أـنـهـ دـولـةـ الـقـانـونـ، وـاعـتـبـرـوـ الـعـالـمـ إـلـلـاسـلـامـيـ مـهـداـ لـلـطـفـاةـ، وـعـدـ أـكـابرـ عـلـمـاءـ الـاجـتمـاعـ دـولـةـ إـلـلـاسـلـامـ نـظـاماـ اـسـتـبـدـادـيـاـ غـيـرـ شـرـعـيـ، وـخـالـيـاـ مـنـ السـمـاتـ الـقـانـونـيـةـ. سـبـقـ اـسـتـعـرـاضـ كـتـابـ عنـوانـهـ: الـنـظـامـ السـيـاسـيـ إـلـلـاسـلـامـيـ مـقـارـنـةـ بـالـدـولـةـ الـقـانـونـيـةــ، وـحـمـلـ وزـرـ هـذـاـ الرـأـيـ الـمـجـحـفـ مـاـكـسـ فـيـرـ، وـقـبـلـهـ مـونـتـسـكـيـوــ. يـنـعـتـ الـمـنـهـزـمـونـ اـبـنـ خـلـدونـ بـأـنـهـ مـونـتـسـكـيـوـ الـعـربـ، مـعـ اـبـنـ خـلـدونـ يـسـبـقـهـ بـأـرـبـعـةـ قـرـونـ تـقـرـيـباــ!

وـبـرـىـ نـوـحـ أـنـ جـمـاعـةـ الـعـلـمـاءـ كـانـتـ تـنـظـمـ نـفـسـهـاـ تـلـقـائـاـ دونـ تـدـخـلـ السـلـطـةـ، فـعـلـمـهـ مـرـتـبـ بـحـلـقـاتـ التـعـلـيمـ وـالتـرـبـيـةـ عـلـىـ الـلـوـقـارـ، وـمـرـكـزـهـ اـكـتـسـبـوـهـ بـالـسـمـعـةـ وـالـقـبـولـ الشـعـبـيـ، وـهـاتـانـ السـمـتـانـ منـحـتـ الـعـلـمـاءـ اـسـتـقلـالـيـةـ وـحـرـيـةـ فـيـ الـحـرـكـةـ وـالـبـيـانـ؛ـ حتىـ صـارـوـ الـكـابـحـ الـوـحـيدـ لـسـلـطـةـ الـحـكـمـ، دونـ أـنـ يـكـوـنـ لـهـمـ جـيـوشـ أوـ مـنـاصـبـ، وـإـنـمـاـ بـحـجـةـ أـنـهـمـ حـمـةـ الشـرـيـعـةـ، وـيـاـ لـهـاـ مـنـ فـضـيـلـةـ ضـاعـتـ أـوـ ضـيـعـتـ!ـ وـحـينـ يـخـتـارـ الـحـاـكـمـ مـنـ صـفـوفـ الـعـلـمـاءـ قـضـاءـ خـبـراءـ فـيـ فـهـمـ الشـرـيـعـةـ، يـصـبـعـ الـقـاضـيـ جـزـءـاـ مـنـ النـظـامـ، بـيـدـ أـنـهـ مـلـتـزـمـ بـفـتاـوىـ الـعـلـمـاءـ وـفـقـهـمـ إـنـ كـانـ مـقـلـداـ، وـبـالـتـالـيـ فـالـقـاضـيـ موـظـفـ مـنـ جـهـةـ، وـعـالـمـ مـسـتـقـلـ مـنـ جـهـةـ أـخـرىـ.

وبعد انتهاء عصر الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم، ولدت لحظة تاريخية مهمة في تأكيد سلطة العلماء، فقد كان الراشدون الأربعة حكامًا وعلماء في ذات الوقت، وهي الصفة التي بدأت تتلاشى بعد عصرهم شيئاً فشيئاً، حتى غدت مؤسسة الحكم منفصلة عن مؤسسة العلم، وأصبحت جماعة العلماء المخول الوحيد بتفسير الشرع، وظل الخلفاء بحاجة لتأييدهم واعتراضهم، وبالمقابل فهم بحاجة لاعتراف الخليفة بهم كحامة للشريعة؛ لأنهم ورثة الأنبياء الذين يجمعون العلم، ويفسرونه، ويحمون جناب الشريعة؛ بيد أنهم لا يضعون فيها حرفاً زائداً عما في النصوص المقدسة.

وصارت السلطة متقاسمة بين المؤسستين، ومتوازنة بين الحكام والعلماء، ومن أظهر تطبيقاتها، أن الخليفة يختار القضاة، بينما يحكم القاضي وفق اجتهادات العلماء التي يرجحها، أو بناء على اجتهاده كعالم شرعى مستقل، ولا يجرؤ الحاكم على تغيير الشرع؛ لكنه يستطيع عرقلة سير العدالة، فالشرع محمى بسياج يفصح من أراد تجاوزه، ووظيفة الحاكم الأساسية العمل به، وحمايته، وبالتالي فلا يقوى على انتهائه علانية.

ومع أنه لم يكن للعلماء قوة مادية تحجز الحاكم عن الاستبداد، أو مجاوزة الشريعة، إلا أنه كان لهم الحق في تعين الخليفة وتنحيته، فهم أهل الحل والعقد، والخلافة ليست حقاً يتوارث، والبيعة تعاقد بين طرفين، فإن أخل الطرف المنفذ بتعهداته؛ فلا شيء يمنع من فسخ العقد!

يبد أن العلماء على مر التاريخ أفلقهم شأن المحافظة على الاستقرار السياسي، ولذا يذرون من مجرد الجهر بحقهم الدستوري في خلع الحاكم، فضلاً عن تنفيذه! وكان مصدر القوة الوحيدة لدى العلماء، هو حاجة الحاكم إليهم لصد أي عدوان داخلي أو خارجي، وهذا أمر نلاحظه في واقعنا، وليت علماء الشريعة يستثمرون لجلب المصالح الشرعية، ودرء المفاسد قدر الإمكان، فالعلماء الذين لا ينضوي تحت رايهم أي جندي، يمثلون مصدر سلطة في البنية الدستورية الإسلامية؛ ويا لها من سلطة تنتظر رجلاً قوياً أميناً!

وفي مقابل منح الحاكم الشرعية لتولى السلطة، يطلب العلماء من الحاكم الالتزام بسيادة الشرع، وتنفيذ أحكامه، وتوقير العلماء والحفظة، ولم يكن الأصل لدى العلماء حماية مكانتهم، أو مصالحهم الشخصية، بل إن دفاعهم عن العلم والعلماء مرتبط بخدمة الشريعة، وتوقير أوامرها ونواهيهما، وقد جعل هذا الترتيب الدستوري من الشرع سامياً على أي اعتبار أو مصالح، وأضحى الاعتراف المتبادل عاملاً حاسماً في الاستقرار، على أن مكمن الخطورة ظل باقياً؛ إذا ظن الحاكم أنه ليس بحاجة للشرعية التي يمنحها له العلماء، أو اقترف من الموبقات ما يجعل العلماء مضطرين لنزع الشرعية عنه.

ثم حل المؤلف "ملابسات" تأليف الإمام الماوردي كتابه الشهير الأحكام السلطانية، وذكر بأن الماوردي كان مطلعاً على واقع الحياة السياسية إبان ضعف الخلافة العباسية، وعاصر ضياع هيبة "منصب" الخليفة، على يد قوى مختلفة من البوهيميين والسلاجقة، فأُوجد مخرجاً شرعاً للحال الذي تعشه مؤسسة الحكم، وغايتها المحافظة على هيبة الشريعة، ومرجعيتها، ومكانة المدافعين عنها، ويقرأ المؤلف تصرف الماوردي على أنه مناورة ذكية للحفاظ على مكانة الشريعة، ودستورية مؤسسة العلم، وأن فعله ليس تسوية انهزامية كما يظن البعض.

ويجزم فيلدمان بأن نظام رقابة العلماء شجع على الاستقرار، وأدى إلى ضبط النفس من قبل السلطة التنفيذية، فالعلماء نخبة محددة واثقة من نفسها وتعمل وفق قواعد معروفة، ومن خلال تفسير الشرع تحد من انفراد أفراد السلطة التنفيذية بالقرار، وتمتنع عدوانها على الملكية الفردية، وبالتالي فهي تضفي حالة من الشرعية على نظام الحكم الذي يرعى مقاصد الشريعة وكلياتها، وعليه فالشرع ركن ركيـن في قيام الحضارة، وتأمين التجارة ووسائل الكسب، وكبح جماح السلطة؛ ويعـافـظ على العـمـرـانـ، ومصالحـ البـلـادـ وـالـعـبـادـ، مما جـعـلـ الحـرـكـةـ التجـارـيـةـ فيـ اـزـهـارـ وـمـأـمـنـ منـ تـغـولـ الحـاـكـمـ أوـ سـيـطـرـتـهـ. ولـدـكـتـورـ عـلـىـ حـسـنـينـ

رسالة دكتوراه نفيسة بعنوان رقابة الأمة على الحكام، تؤكد هذه النتيجة التي يشترك فيها العامة مع العلماء.

ثم أشار الباحث إلى أن العقوبات البدنية قوية جداً، لكنها تحتاج إلى بيئة لا يتطرق إليها الشك، فأصبحت رادعة جداً؛ خاصة في مجتمع للرقابة الذاتية فيه قيمة أعلى من وجود جهاز الشرطة، ولكن تعقيدات الحياة اضطر الدولة العثمانية إلى إصدار تنظيمات إدارية وإجرائية، وحازت هذه التنظيمات على موافقة العلماء الذين اشترطوا التزامها بأحكام الشريعة ومقاصدها.

ثم تطور الأمر بإيجاد منصب المفتى الرسمي، وهي سابقة غير معروفة، وأدى هذا إلى تأسيس إدارة شرعية ضخمة حول "شيخ الإسلام"- صدر لأحمد شقيرات كتاب من جزئين عنوانه: *معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني*-، ومن خلال هذه التنظيمات الإدارية، أصبح العالم موظفاً في الدولة يترقى، ويعين، ويعزل، فقدت مؤسسة العلم تدريجياً استقلاليتها التي حافظ عليها العلماء الأقدمون.

ومهدت هذه الاستراتيجية الطريق نحو تجريد العلماء السنة من صلحياتهم، وفقدوا قدراتهم التي جعلتهم كفة موازية لمؤسسة الحكم خلال عدة قرون ماضية، ودخل في وصف العلم من ليس من أهله؛ وإنما ترقى في درجاته لعوامل وراثية فقط، حيث أصبح أبناء العلماء الكبار في مراتب وظيفية علمية عليا، دون تأهيل مناسب!

ولم يفت على فيلدمان التنبية إلى أن هذا الأثر المدمر لمكانة العلماء لم يؤت ثماره- أي أشواكه القاتلة- إلا بعد مضي ثلاثة عقود على إقراره والعمل به! وأن سلاطين الدولة العثمانية كانوا يقررون بخضوعهم للشريعة خلال هذه الفترة، بينما استمرت الدولة العثمانية في تطورها الحقيقي، حتى جاءت لحظة جعلت من "الشرع" هدفاً تحت ذريعة الإصلاح، وهنا حان أ Fowlerها الذي آلت لسقوط مؤلم.

ولذا جعل عنوان الفصل الثاني الأول والسقوط، حيث أدت عدة عوامل مجتمعة إلى ضعف الإمبراطورية العثمانية خارجياً، مع شیوخ الفوضی داخلياً، وانتشار مظاهر الخلل الإداري، والفساد المالي، والتخلف العلمي والحضاري. وقد اختلف رجال الدولة في تفسير هذا الانحطاط؛ وبالتالي تباينت سبل علاجه، لكن الصوت الأقوى، الذي درس في الخارج، ويتمتع بعلاقات دولية، وصلات متينة مع السفارات، كان يرى في التغريب حلًا ناجعاً لأمراض الدولة، وأسماه بالإصلاحات أو التنظيمات، وعزز من قوة هذا الصوت مساندة القوى الكبرى له.

وبين عامي (1839-1876م) صدرت سلسلة من الإصلاحات عرفت باسم "التنظيمات"، وشملت شؤوناً عسكرية، ومالية وإدارية، والأهم أنها شهدت "إصلاحات" قضائية جذرية، تبين أن أثراها أكبر مما كان متوقعاً حين وضعت، ويمكن تقسيم هذه الابتكارات القانونية والدستورية إلى قسمين:

الأول: التقنين، يعني اختزال مضمون الشريعة في قواعد.

الثاني: المؤسسات، من خلال إنشاء هيئات مؤسساتية جديدة، وإدماجها في النظام الدستوري القائم.

ويزعم المؤلف بأن هذه الإجراءات القانونية والدستورية معاً أزاحت طبقة العلماء بل ودمرتها؛ دون أن تضع بدلاً عنها أي مؤسسة أو كيان اجتماعي؛ لتحقيق التوازن مع السلطة التنفيذية، وكان من نتائجها المباشرة فتح الباب للحكم العلماني، وإلغاء رقابة مهمة على السلطة التنفيذية، مما مهد لسلطة مستبدة مطلقة، وهو النموذج الذي غدا مهيمناً في العالم الإسلامي خلال القرن العشرين، ونجم عن هذه المآلات مآس وويلات؛ زادت من توجه الناس نحو تأييد الحكم الإسلامي والمطالبة به، وهو تدبير رباني عجيب أن يكون إقصاء الشريعة سبباً رئيساً لتمسك الناس بها، ومطالبتهم بعودتها.

وركز التقنين العثماني في بداياته على قضايا تقع بعيداً عن نصوص الشريعة؛ تجنبًا لمصادمة العلماء، وصار القاضي المطلع عليها أشبه بموظف إداري عصري، يطبق نظماً مجموعه في مصدر واحد، دونما حاجة لترجمه أو تفسيره. وكانت الخطوة الثانية في التقنين جذرية إذ شملت الأحوال الشخصية فيما عرف بـ"المجلة"، ووضعته لجنة من العلماء والخبراء بين عامي 1869-1876م، وأدى هذا التحول في مفهوم الشريعة من نصوص تحتاج تحتاج عالماً يفهمها، إلى مجموعة قواعد مقننة، لتحول في المعنى الاجتماعي لمؤسسة العلم حامية الشريعة، فقد التقنين إلى تفادى الحاجة التقليدية للعلماء، واضمحلال دورهم، وانتقلت سلطتهم إلى الدولة، ولم يعد النص الشرعي حجية إلا إذا أدرج في وثيقة قانونية يصدرها الحاكم.

ويقول الباحث لو أن سمة التقنين الضمنية هذه كانت واضحة للعلماء وقت صدور المجلة، لكان من المتوقع أن تجاهه بمعارضة أكبر مما حدث، سواء بمنع عملية التقنين ذاتها، أو باتهام الدولة بالاعتداء على حق الله في التشريع والحكم، وهو الأمر الذي يعتبر كفراً، وهذا ما لم يقم به العلماء، بل اكتفى المفتى بمراقبة عملية التقنين بدلاً من وقفها، وبذلك فقدت مؤسسة العلم مكانتها الدستورية شيئاً فشيئاً.

ويحرز المؤلف من تفسير "سلبية" العلماء تجاه عملية التقنين، ويؤكد أن تفسير عدم التصرف من أصعب التحديات التي تواجه المؤرخ، خاصة أن الناس يفسرون غالباً أفعالهم، وليس إحباطهم. ومع تحركه اجتهد في تفسير صمت العلماء، وأرجعه إلى أن المفتى الأكبر اختار جماعة من العلماء، وأدرجهم في عضوية هيئة التقنين، وكان مضمون التقنين إسلامياً في قالب غربي، واعتمد على الفقه الحنفي الرائع في الدولة العثمانية، وفوق ذلك لم تقدم المجلة على أنها المصدر الحصري للقانون المتبوع في المحاكم، وكانت أشبه بالمراجع العلمية المدونة مع اختلاف جوهري يتمثل في وقوف الدولة خلفها.

ويضيف د. نوح سبيلاً محتملاً لصمت العلماء عن عملية التقنين، وهو أنهم أصبحوا فئة إدارية مندمجة ضمن مؤسسات الدولة، وبالتالي رأوا أنفسهم والعلم الذي يحملونه جزءاً من الإصلاح؛ وليس ضحية محتملة له، ولم يتوقعوا أن يحل الدمار بمؤسسة العلم وبمكانthem تبعاً لذلك من جراء التقنين، ويقول المؤلف بأن العلماء لو حافظوا على ارتياح أسلافهم من الخدمة الحكومية، لكان موقفهم من التقنين أقوى وأحزم.

ومن تبعات التقنين أنه يمكن اختيار القضاة من طبقة الإداريين المدربين قانونياً، وهذه الفئة ليس لها أي تقليد سابق في الاستقلال عن الدولة، والحكومة في خدمتهم هي مصدر القانون، وبالتالي عاملوا أجهزتها على أنها فوق الشريعة! وظل القاضي الشرعي محصوراً في شؤون الأسرة، وبذلك يكون التقنين الحلقة الأولى في سلسلة من التنظيمات التي مهدت لإقصاء المؤسسة العلمية، دونما إيجاد بديل يقف في وجه تغول السلطة التنفيذية، التي ازدادت شراستها مع الأيام، وانعدام القوة المعادلة لها.

وأما الحلقة الأخرى فكانت إنشاء مجلس أعلى للتنظيمات القضائية، يعمل مثل محكمة الاستئناف وتزيد بصياغة التشريعات الجديدة، وبعد تجارب عديدة انقسمت إلى هيئة واحدة تشريعية، والأخرى قضائية استئنافية. ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى إنشاء هيئة تشريعية منتخبتين، عبر غرفة للنواب، وأخرى لمجلس الشيوخ، ومهماً التشريع، وكأنهما إلغاء لوظيفة العلماء التقليدية المتمثلة في إعلان مضمون الشرع.

وغابت بذلك فكرة الشريعة التي تسمى على ما سواها، وتقر كامل النظام الدستوري، وأضحت سلطة الإسلام تابعة للسلطة التي تصدر الدستور وتقرره، ومع أن هذه الترتيبات نقلت عن الغرب، إلا أنها تحاشت تقليص دور السلطان؛ بل جعلته المرجع الأعلى للسلطة، خلافاً للنفس الغربي الديمقراطي، في حين أقصت هذه النظم الشريعة عن مكانها الأساسي!

وأصبحت الدولة كياناً شموليّاً سيادياً في سابقة لم يعرفها المسلمون.

ثم عرج الكاتب على ما وصفه بالاستثناء السعودي، وهو وجود طبقة من العلماء توازن كفة السلطة الحاكمة، ومرد ذلك إلى أساس التعاقد بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود، خاصةً أن السعودية لم ترث قواعد تنظيمية من الدولة العثمانية، ولم تخضع لاحتلال أجنبي مباشر، وليس لها دستور تفصيلي مكتوب، ويترکر تأكيد المرجعية الدستورية للقرآن والسنة، وهذا المصدران الشرعيان اللذان لا يحسن التعامل معها إلا أولوا العلم.

ومع أن النفط قلل من مكانة العلماء؛ لأن المال يرضي غالبية الناس، وبالتالي فلا حاجة لاستجداء الشرعية دوماً من العلماء، إلا أن السلطة التنفيذية أبقيت على علاقاتها الوثيقة مع طبقة العلماء ومؤسسة العلم، وظلت ترجع إليهم خاصة في الخطوب التي تمس كيان الدولة أو أصل شرعيتها، وهي على ثقة بأن هذه المؤسسة قابلة للموافقة على جلٍ ما يريد الساسة، إن تحت وطأة الضرورة أو المصلحة، وأحياناً بالمغريات الدينية من مال ومنصب وجاه، وبالتالي فإن الصورة ليست سليمة تماماً، وإن وجدت جميع مكونات عناصرها المألوفة، وهي عناصر تتجاوز طوراً، وتتناقض طوراً آخر، بيد أن لها حدوداً لا تتجاوزها، وخيطاً دقيقاً لا ينقطع.

نهوض الدولة الإسلامية الجديدة هو عنوان الفصل الثالث، واعتبر المؤلف أن نداء العودة لتحكيم الشريعة وسيادتها جاء من حركات سياسية إسلامية، ولم يأت من العلماء حماة الشريعة، وهو أمر مثار استغراب حقيقي، وكانت دعوات الإسلاميين تتضمن العودة إلى القرآن والسنة مباشرة، وهو ما رأه المؤلف تخلصاً من احتكار العلماء للشريعة ومؤسساتها، وقد يكون تعليله صحيحاً إذا استعرضنا كثيراً من النماذج المشيخية التي استخدمتها الأنظمة الاستبدادية.

واستندت هذه الحركات في دعوتها إلى الحنين الشعبي الجارف للعودة إلى الإسلام، وأفادت من لفظ "العدالة" في أسماء الأحزاب الإسلامية، والعدالة كناعة عن اختيار الإسلام منهاجاً وحكمًا. واستثمر الإسلاميون وجود العلماء كمستشارين، واقتبسوا الشكل الغربي للدستور ليكون أكثر قبولاً لدى القوى العالمية والجيش، مع حفاظ مضمونه على المحتوى الإسلامي، وإلزام أي هيئة تشريعية بالرجوع إلى الشريعة في قرارتها ونظمها، مع منح القضاء المستقل سلطة المراجعة والتدقيق.

ويرى المؤلف أن الإسلاميين أخطأوا في تجافيهم عن العلماء، وتهميش مؤسسة العلم، فإن الشريعة لا مناص لها من عدول يحمونها، ويدعون عنها الزيف والتحريف، ولا يمكن لمؤسسات الدولة أن تكون شرعية تماماً دون الإفادة من رأي العلماء الخبراء بالشرع ونصوصه المقدسة، فضلاً عن كونهم طبقة تمنع السلطة الحاكمة من التفرد بالأمر. ثم تحدث د. فيلدمان عن الخيار الإيراني، وتجربة ولاية الفقيه، وكيف أنها فشلت في ممارسة السلطة، وتحقيق العدل المنشود شرعاً.

ويختتم المباحث هذا الفصل مؤكداً أنه لا مفر من كون الشريعة هي الملاذ الأخير، فالشعوب الإسلامية سئمت من الأنظمة على اختلاف توجهاتها لاستبدادها، وفسادها، وتضييعها هوية الأمة ومصالحها. كما يشير المؤلف أن أمريكا وغيرها من القوى مضطربة للقبول بشكل من الحكم الإسلامي، وأن الأنظمة الحالية لا تستطيع الاستمرار في الحكم دون إشراك المسلمين، والاعتماد على الشريعة، على أن يسترجع العلماء مكانهم الحقيقي. وفي الخاتمة كرر المؤلف رؤاه وما يعتقد أنه الأنسب، محذراً من تكريس حقيقة أن العالم العربي، والمستبدون المحليون، يقفون حجر عثرة أمام العدالة الإسلامية المبتغاة، مما قد يؤدي إلى ثورة شاملة.

وإن بركة العلم تشمل الدين والدنيا، وأمور السياسة والاقتصاد، والمجتمع والثقافة، ولو أن أهل العلم صانوه عن الابتدا

وتفطنوا للمكائد والدسائس، والمكر من الطغاة والمفسدين، وأخلصوا عملهم، وزكوا واجبهم الشرعي بالبيان، والرقابة، والإصلاح، لما آلت سلطتهم إلى ما هي عليه من غياب أو انتهاك، ولعرف الحاكم أن أمامه مؤسسة قوية، توازي سلطته، وتردعه عن التجاوز، وأن وراءها تأييد شعبي كبير، وكفيل بأن يحسب السياسي له ألف حساب؛ خاصة إن أحسن العامة التصرف، وتكاملو مع مؤسسة العلم المستقلة المحافظة على الشريعة، والراعية لمصالح الناس.

مجلة البيان

المصادر: